

بعد الاشارة والنسب في الخلق وفي موضع الاخذ ان وان ينظروا يدعي العورة او
حيث يراه الناس من غير قصد فذلك وهو نجس ظاهر الجسد بالمال
اي مع الدلالة حقيقة المتصل مركبة من الامرين الانزال اي سبب الانزال
وذلك لا لانه الجنابة وصف معنوي قائم بالشخص ينزب على الانزال وينيب
لحقيقة ما حوته من الاحتياط والاضحاح قال في المصباح والجنابة
معروفة بقاءه اجنب بالانزال اعرفوه بنا نحننا ما حوته من الاحتياط طعمناه
ما حوته من الاجناب وهو الاحتياط والاضحاح والطق ذبب للتفسير
سج والجنابة من التجنيد وهو الجهد وقد يكون مع الجنابة وهي الخلطة و
المصوقا وشذ ذلك الصحاح بالجناب هو وذلك اي ما ذكر من الاحتياط
والاضحاح عند مفارقة اي نفاذ الاله فيخلط به وينضم اليه
فما الاحتياط والاضحاح عند مفارقة اي نفاذ الاله مرتبة على القرب
والتميز بالمفارقة اشارة الى ان كلامهما يفرق من الاخر وكون في الجملة
والمراد بالاله الاله وجه وشخصا غيرها وخصها بالذكر لكونه القلب
عند التسمية قال في المصباح وعشيتهم اي من باب تعب انتم والام
التي تسمى بالاكسراي بكرالعين وسكون التثنية وليه عند الجماع اهالي
تلك المقارنة عند اداة الجماع لان المراد ان المقارنة بعد التسمية
كما قيل في عند الاولي دم الحيضة الاضافة فيه للبيان اي دم هو
الحيضة وحيث كانت الاضافة للبيان في حاجة لمقدوم اي الحي
فما الحيضة بالحيضة اشارة اليه انه ليس المراد الحيضة التي تقدر مع ظهور
فما وناخرها ظهر فاص دم النفاس الاضافة للبيان اي دم هو
النفاس وقال بعضهم في المصنف دون الحكم المتراب خبير بان التسمية
اذا كانت في الصفة في الحكم فالصفة لا تخصص بالواجب بل هذه الصفة
الطولية مستوفية في الواجب وتلعب اعادة حج فأيضا بعد الافادة المذكورة
فوق قال واما المظهر فهو من الجنابة وغيرها كان اشبهه من الجنابة
والحيض الخراي وما النفس المصنوع او المند وذلك بلعيا عند الرضوخ بل

لا بد

لا بد من الرضوخ كالتيمم في ذلك الشئ ١ ذالم هو ذكره في اثناء الرضوخ
او بعده وقبل كمال الغسل وامر ظاهر في انه لا يجب به اما لو كان الغسل
اي كلس الجمعة والاصرام فاذا اغتسل في احد صلاتي الجمعة لم ينقض الاضحية
به فان صلى في الصلاة بالجملة وكذا في غسل الاحرام او مستحبا كغسل العبد بين
والدخول في مكة والوقوف بمكة فاذا اغتسل واحد ما ذكره من نوضا ولا يصحى به
ولا يطوف ١١ ان ينوضا بعد الحائض وبعد ان ذكره بنسبة الجنابة وذلك لانه الاولي
ان ينسل بنسبة لوال الاذية فقط ثم ينوي غسل الجنابة احدهما البدان ينس
لولا ان يجنب ان هذه بداءة اضافية لا ابداءة الحقيقية بغسل اليدين ثلاثا
فان ادخلهما في الاواني مطلقا ونسبة كالتيمم في الرضوخ فان غسله بنسبة الجنابة
وكذا غسله بنسبة الجنابة فقط افرأه في المشر ومثاله الاجزا حكاية قال
سند والاو الذي هو المشر اضر لانه ان وصل الى المشر بنسبة الجنابة او
لحدثا فقد وكما مر به من حقيقة النفس وان بقي حائض فلا يجزى به
حسين ولك اه فمما هذا هو تكرار الذكر ان نفضت الشاي هو التكرار
لان الاو والفرج في الجملة فلا يتوقف بكونه تكرار لان كل غسل في الرضوخ
المغزى به وهو غسل اليدين للمكوعين اي مع التيمم يجب ان يكون ذلك مغزى وذاك
اليدين وغير ذلك انه يكون مغزى ثم يتوضا ان يكمل الرضوخ كمن هذا الحوض
ينقضه ان غسل ما يك بدنه او مرجه من الاذية مقدم على غسل اليدين
وكما كذلك اغسل اليدين مقدم في الاحتمال ان يجب بداهة تكلم او لا في الحكم
والاشيا في الصفة بنسبة امراضه وهو انه هي يديد غسل يديه لتوسيعه
وبه جزى بعضهم وعالم شرح خليل فأي باعادة غسلها والمكسور
الاه اذا ينسل مرة اي ويكفي الموضضة مرة والاشيا في مرة كما هو
مصرح به بخلاف غسل اليدين فانه ثلاثا بنسبة القاطن اذ بنسبة الاضحية
لا تجزى وبما كذلك من المهم في الحد هب عدم اشتراط طهارة الجنابة
عند الرضوخ بل لو نوى الاضحية وتنقض على هذه الاضحية استاك البنية
لكان كافيا ولا يجب عليه اعادة غسلها واما ان فعله بنسبة الاستحباب